مناقشات

الثقافة للحفاظ على الهويّة الحضاريّة*

محمّد سعيد مضيّة

للثقافة في الأردن، وفي كلّ بلدٍ عربيّ، احتمالاتٌ واعدة إنْ هي قهرت العراقيلَ والمطبّاتِ الكامنةَ بين شِعابِ الحياة الاجتماعيّة. **ونعني** بالثقافة قِيَمَ الوعي المناهضة للتخدير والتضليل. والعراقيل والمطبّات بوجه المسيرة الثقافيّة أكثر بكثير ممّا أورده الدكتور سماح ادريس أو ألمع إليه في ثنايا مقالته. ومن المستحيل الصعود مع هذه الشعاب **الوعرة** بخطّ مستقيم دون انعطافات أو انحناءات، وحتّى تراجُعات تفرضها تضاريسُ البيئة. وعزاءُ المثقّفين **الأردنيّين والعرب بعامّة أن يغذّوا سيرَهم** الصاعدَ في هجيرة القَيْظ ويحافظوا على معنوياتهم ويقظتهم من ريحٍ تطوف عليهم وهم ساهمون أو مُحْبَطُون فتحرق الفروعَ والبراعمَ لتصبح البيئةُ كالصريم.

هذه مقدّمةٌ نراها ضروريّة **كتذكار** لكلّ من يعتقد أنّ الأمرَ قد استتبّ للثقافة العربيّة فانشأتْ دولتهَا وبقي عليها البحثُ عن **عاصمة**. فالثقافة الحقّة مازالتْ على هامش المجتمع ولم يستقرَّ المناخُ الّذي **تنتعش في ظلّه لتمدَّ جذورها في حياة** المجتمع، فتربّي التقاليد وتطلق المرافقَ والمؤسّساتِ المشعّةَ بالتنوير والمعبّئةَ للطاقات البشريّة. والنكسات المتلاحقة حُكْمٌ على طبيعة الثقافة السائدة. ذلك أنّ الثقافة علاقةٌ بالواقع ونواميسه وأحداثه وعمليّاته وموقفٌ من هياكله؛ علاقةٌ وموقف يسهمان في عمليّة التغيّير والتطوير أو يولّدان العقمَ والركود ومن ثمّ التعفّنَ والانحلالَ؛ يغرزان لحمة الكيان الحضاري الواحد أو يشرذمانه مِزقاً قطريّةً أو تكتلاتٍ انعزاليّةً إقليميّة.

والاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب يبهت دوره أمام وسائل الاتصال المرئيّة والمسموعة والمقروءة العاملة بحوزة النفط **وبيروقراطيّته الأخطبوطيّة الّتي تسمِّم الثقافةَ** وتحقنها بعناصر التخدير والعقم والاستبداد والتقليديّة والتشرذم الإقليميّ والقطريّ.

فإذا انتاب الدكتور سماح ادريس قلقٌ على الاتحاد ورسالته فنحن نشاركه القلق. وإذا حرص على مناخ انتعاشِ الثقافة ـ ونقصد مناخَ الديموقراطيّة والحوار العقلاني واحترام الرأي الآخر ـ فنحن نشاركه حرصه. ونحن نعتز بإطرائه «**لتاريخ** رابطة الكتّاب الاردنيين المشرّف» ونحافظ على استمراريّة هذا التّاريخ ونعِده بأن نثابر في «الحفاظ على تاريخها الناصع وسط الضغوط الرسميّة المحليّة والمساومات العربيّة الإقليميّة»، وفي مواصلة دور «الحليف الديموقراطيّ الأوّل». نعتزّ إذ سجّلنا هذا التّاريخ في ظروف القوانين العرفيّة وضدّ النزعة القطريّة.

نحن في رابطة الكتّاب الأردنيين لم ندّعِ التواضعَ عندما أكّدنا لأصدقائنا من وفد اتحاد الكتّاب اللبنانيّين (حبيب صادق والدكتور مسعود ضاهر ومحمد دكروب والشاعر جوزيف حرب وغيرهم) أنّنا تتلمذنا على الإنتاج الثقافي اللبنانيّ العربي الممتدّ في بطن التّاريخ.. تتلمذنا عليه، واستلهمنا مثاله النقديّ. ولا أظنُّ أنّنا من قبيل المجاملة اتفقنا في جلسة مصارحةٍ دافئةٍ وحميمةٍ على عدم المفاضلة بين رابطة الكتّاب الأردنيين واتحاد الكتّاب **اللبنانيّين**، ولا بينَ مرشّحِ «الاتحاد» ومرشّح «الرابطة». ولم نزيّفْ أو نخادعْ عندما تصارحنا ـ الطرفينْ ـ أنّ الغاية من الفوز **بمنصب الأمين العام للاتحاد العامّ للأدباء** والكتّاب العرب هي استخدامُهُ عَتَلَةً لدعم الديموقراطيّة وثقافتها، كلّ في بلده، والارتفاعُ بأداء الاتّحاد العامّ في حقل الثقافة القوميّة. واتفقنا على المباراة الديموقراطيّة.

لم نكنْ نزيّف أو نخادع أو نجامل. كنّا مطلّين بعضنا على بعض وواثقين بعضنا من بعضٍ.

(*) د. سماح ادريس، «الأدب بين القوانين الرسميّة والمساومات الإقليميّة» (**الآداب**، العدد الأوّل، كانون الثاني (يناير)، ١٩٩٣، ص ٦-١٠)

لم يُقلقْنا في رابطة الكتّاب الأردنيين إطلاقاً احتمالُ فوزِ لبنانيٍّ بمنصب الأمانة العامّة للاتحاد العامّ للأدباء والكتّاب العرب. كان مصدرُ قلقنا محصوراً في إساءة فهم «فشلنا» وتسخيره ذريعةً للهجوم على «الرابطة» والطعن في كفاءة القوى الديموقراطيّة الأردنيّة ولاسيّما أنّ المؤتمر معقودٌ في الأردن وجرى تهميشُ بنوده ماعدا [بند] انتخاب الأمين العامّ. ولاشك أنّ نوايا البعض ممّن سعوا إلى «فرض عمّان عاصمةً للثقافة العربيّة» قد رامتِ التّمهيدَ لهذا الهجومِ المتربّص.

وهكذا خلصنا مع الأصدقاء اللبنانيّين إلى ضرورةِ أن نظلَّ الحلفاءَ المتساندين المتعاونين في مواجهةِ إشكاليّاتِ الثقافة العربيّة والمخاطر المتربّصة بها.

غير أنّ الدكتور سماح في مهمّته الصحفيّة ـ وجوهرُها كما ينبغي هو تقصّي الخبر ـ التقى، واطّلع، وحاور، وسجّل انطباعاته، فشكّل منظورَ رؤيته للمؤتمر الثامن عشر للاتحاد العامّ للأدباء والكتّاب العرب من زاويةٍ مواربةٍ وحادّة. ولا نطعنُ في تسجيلات الدكتور الصحفيّة، ولكنّه توخّى الانتقائيّة في التقاط الملاحظات وتشكيل الانطباعات. وهذا ما أخلّ بموضوعيّة استخلاص الدلالات عن المؤتمر وعن آفاق الوضع الأردني.

وإلاّ فكيف نفسّر اطمئنانَه لملاحظة مراسل **صحيفة الدستور** الأردنيّة وهو يغيّب الهيئة الإداريّة لرابطة الكتّاب الأردنيين، وسخطَهُ [في الوقت نفسه] على ملاحظة مراسل صحيفة **الرأي** الأردنيّة وهو يغيّب وفد اتحاد الكتّاب اللبنانيّين؟ كيف يسجّل سلبيّاتِ قانون المطبوعات الأردني الجديد، ويسهو عن إيجابيّات الروح النقديّة الواردة في اقتباساته عن الصحافة الأردنيّة ـ هذه الروح الّتي أزهقتها حقبةُ الأحكام العرفيّة؟ كيف يستعجل دَيْنَهُ على الحركة التحرّريّة الفلسطينيّة متجاهلاً العلاقةَ العضويّةَ الوشيجةَ بين الكتّاب الفلسطينيّين «ورابطة الكتّاب الأردنيّين»؟

أليس من واجب التقدّميين العرب إعطاءُ فترةِ سماحٍ للأشقّاء الفلسطينيّين حتّى ينجزوا مشروعَهم التحرّري ويشقّوا طريقهَم وسطَ ركامِ التناقضات العربيّة، الطبيعيّة منها والمفتعلة؟ ألم يحنِ الوقتُ لنفهم خصوصيّاتِ الوضعِ الفلسطينيّ وتشابكِ مشكلاته السّياسيّة والثقافيّة واللوجستيّة؟

لا أظن أحداً من ضيوف المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب وأعضاء رابطة الكتّاب الأردنيّين ساوره الوهم أنّ الجهد الثقافيّ الأردنيّ فاض بتيّارٍ ينساب إلى بقيّة الأقطار العربيّة. لا أظن أنّ الوهم قد راود رئيس الرابطة أو أحداً ممّن استشهد بهم الدكتور. هي مجرّد أمنيات بتعزّز النهج الديموقراطيّ في الأردن مناخاً لانتعاش الثقافة، وعدوى تنتقل إلى بقيّة العرب توسّع رقعة الثقافة الديموقراطيّة وتمدّ جذورها في الحياة الاجتماعيّة العربيّة. والصراع ضدّ مخلّفات الحقبة العرفيّة وعوامل التخلّف الاجتماعي شاقٌّ ومديد، ولكنّه صراع حتمي يحفّز نزعاتِ الحرّيّة ويُغني الوجدان الاجتماعيّ.

في الأردن، رغم السلبيّات، نزوعٌ إلى الديموقراطيّة وتعزيزٌ لمواقعها بالتشريعات والمؤسّسات. وقد أُجيز عددٌ من الأحزاب، ومنها أحزاب أقرّتْ قوانينُها الأساسيّة مبدأَ الاسترشاد بالمنهجيّة العلميّة. وفي مجتمعٍ لم يشهدْ ثورة في البحث العلمي ولا ارتعشتْ روحُه بدفقِ شحناتها النقديّة مع غياب القاعدة الماديّة لهذه الثورة، يتولّى الحزبُ التقدميّ حقّاً ومضموناً مهمّةَ رعايةِ عواملِ هذه الثورة؛ إذ ينتشل الجماهيرَ من الاتكاليّة ويُحلُّ الحوارَ والنقدَ محلَّ القَسْرِ والتقليد في العلاقة الّتي يقيمها مع الآراء الأخرى ومع الحياة الاجتماعيّة بجوانبها الماديّة والروحيّة. إنّ خلخلةَ القيود الصدئة على حرّيّة التّعبير والتنظيم والاجتماع إنجازٌ لا يُستهان بأثره.

ولكن هذا مقدمةٌ لا أكثر. ذلك أنّ الأحزاب الأردنيّة مثقلة بتركةٍ حَفَرَتْ خندقاً عريضاً بينها وبين الجماهير، وبين الحركة السّياسيّة والحركة الثقافيّة. فهل يتوفّر حقّاً رصيدٌ لدى هذه الأحزاب كي تصرف القولَ بحثاً علميّاً في أوضاع الأردن الماديّة والروحيّة ولامتدادتها الاستراتيجيّة قوميّاً وإنسانيّاً؟ هل ستُمنحُ دفقة حيويّة للنشاط الثقافيّ المعرفي والقيمي، وتُعزّزُ تقاليدُ الديموقراطيّة في الحوار واحترام الرأي الآخر والإمساك بالقواسم المشتركة وتوسيع رقعتها؟ هل ستبُعثُ حركةٌ تنتشل المجتمعَ من حالةِ الركودِ والإحباط وتزجّ الكتلةَ الواسعةَ من الجماهير في خضمّ أشواق الإنسان العصري، أشواقِ الكرامة وحقوق الإنسان وحرّيّة الضمير والتسيّد على البيئة؟ هل تنجح في هدم جدار العزلة الّذي بُني عبر عقود بينها وبين الجماهير الواسعة ليتعانق الطرفان في مسيرة التقدّم والترقّي الحضاري؟

كان الحزبُ الشيوعيّ الأردني أوّلَ من بادر للاحتفال بإجازة نشاطه العلني بحَفْلِ استقبالٍ أقامه في موقعٍ أريستوقراطيّ يستثير لدى أوهام المساواة الساذجة نزعاتٍ تجيد قوى الإرهاب والفاشيّة استنفارهَا واستثمارَها في مشاريعها. وعلى منوال الحزب الشيوعيّ مضى الآخرون.

الظاهرة الإيجابيّة الملموسة في الحياة الثقافيّة الأردنيّة تتمثّل في وعي المخاطر الوافدة للتّطبيع الثقافي مع العدوّ

الصهيونيّ والإعداد لمقاومتها. وكانت «رابطة الكتّاب الأردنيّين» أوّلَ من تنبّه لهذه المخاطر، فشكّلت «لجنة الدفاع عن الثقافة العربيّة في فلسطين المحتلّة». وحدّدت «اللّجنة» مهمّاتها المنسجمة مع غايات «الرّابطة» في محاور رئيسة ثلاثة هي: دعم المثقّفين في الأراضي المحتلّة ضدّ حملات القمع الصهيونيّ، واختراق الحصار المفروض على الإبداع الثقافي العربيّ في الأراضي المحتلّة، ثمّ مقاومة التطبيع الثقافي مع العدوّ الصهيوني الّذي يوجّه ميكروبه إلى كبد الثقافة القوميّة كي يوهن الهويّة الحضاريّة القوميّة.

وأعدّت «اللّجنة» برنامجاً للنشر يدمج مقاومة التطبيع بمقاومة الهيمنة ويعرّف بتحدّيات الإبداع الثقافي ومؤسّساته في الأراضي المحتلة، الصحافيّة والجامعيّة والأدبيّة والفنيّة، ويروّج الجهودَ الثقافيّة المواجهة لهذه التحدّيات.

وتشكّلت في الأردن «جمعيّة مناهضة الصهيونيّة» برئاسة النائب ليث شبيلات، وتضمّ فعالياتٍ اقتصاديّة واجتماعيّة أردنيّة. وبادرت «لجنة الدفاع عن الثقافة» بعرض مشروع التعاون المشترك مع «الجمعيّة» في أمور النشر والتوزيع واقامة الندوات.

واتّفقت الهيئتان في اجتماع مشترك على إنشاء لجنة تنسيق تبحث القضايا والفعاليات المشتركة وتتولّى تنفيذها.

والنشاط يحتاج إلى امتدادٍ قوميّ وإنساني وتفاعل مع القيم الديموقراطيّة والنقديّة للثقافة والقوميّة والإنسانيّة. ونعتقد أنّنا في سباقٍ مع الزمن ولا يجوز أن ننشغل باختلافاتٍ ثانويّةٍ أو نرتبك أمام ثقافةِ الاستعلاء العنصري والهيمنة الكونيّة.

عمان

الثقافة للحفاظ على... السّياسة؟

د. سماح ادريس

في ملاحظات الأستاذ محمّد سعيد مضيّة على مقالتي ما يستدعي توضيحاً سريعاً من قِبَلي، ولاسيّما أنّه قد مضى على نشر مقالتي أكثر من شهرين؛ وهو الأمر الّذي لن يمكّن قارئ «الملاحظات» من تقصّي الموضوعيّة إلّا إذا أعدنا تذكيره ببعض ما أوردناه في تلك المقالة.

* أبدأ توضيحي من حيثُ انتهى الأستاذ مضيّة. فهو يرى «أنّنا في سباقٍ مع الزّمن»، وأنّنا ـ تبعاً لذلك ـ لا «يجوز أن ننشغل باختلافات ثانويّةٍ أو نرتبك أمام ثقافةِ الاستعلاء العنصري والهيمنة الكونيّة».

أُقدّر في الصديق مضيّة الشعورَ بضرورة التكاتف في مواجهة فكرويّات النظام العالمي الجديد الّذي يبتغي محوَ خصوصيّاتنا وقدرتِنا على الاستقلال والإحساس بالكرامة. لكنْ... مَنْ مِنّا ينسى شعارَ «لا صَوْتَ يعلو فوقَ صوت المعركة»، وهو الشعار الّذي استخدمته الأنظمةُ العربيّة في مرحلةٍ كان من المتوقّع أن تنتهي في أيّامٍ أو أسابيعَ أو شهور، فإذا بأنظمةٍ جديدة تستلّه (أي ذلك الشعار) لتؤبّدَهُ، سعياً وراء كبحِ جماحِ نقدٍ جذري قد يهدّد كاملَ مؤسّسات البنية السلطويّة الحاكمة الّتي عجزت ـ على وطنيّتها ـ عن ردّ الباغي وإحقاق الحقّ؟

إنّني أُدرك تمام الإدراك أنّ الأستاذ مضيّة لا يدعو إلى قمع الاختلاف وتأبيد التماثل والخضوع، لكنّ موقفه الّذي دفع به إلى كتابة ملاحظاته يشي بشيءٍ من البطريركيّة الجديدة ـ الّتي تَسِمُ معظمَ أنظمتنا الوطنيّة وكتّابنا التقدّميين على حدّ سواء ـ بحيث يبقى الاختلاف في إطار سيادة الرأي الوطني الأقوى، بحجّة وجود العدوّ الخارجي الكليّ القوة والطغيان. بل أتساءل: هل يجوز اليوم أن نبالغ في الحديث عن «الاختلافات الثانويّة»، ولاسيّما بعد أن اتّضحَ لنا جميعاً أنّ إغفالَها قد كان سبباً رئيساً في فشل كثيرٍ من المشاريع الإصلاحيّة والثوريّة في العالم أجمع؛ ناهيك عن أنّ ذلك الإغفال قد ساهم في استشراء ظاهرة القمع على يد الأنظمة الوطنيّة والتقدميّة العربيّة والعالميّة،